

المؤسسة الصحفية الاردنية Jordan Press Foundation

سلسلة كراس (لرأي (لاستراتيجي AL RAI STRATEGIC PAPER SERIES

العور التركيي والمتغيِّرات الأقليمية

د. معروف البخيت

1 2010

كرلس الرأي الرائي الله المرائي

رئيس التحرير

د. خالد الشيقران

مديرالتحرير

هادي الشيوبكي

صادر عن



المؤسسة الصحفية الأردنية Jordan Press Foundation

رئيس مجلس الإدارة

د. فهد الضانك

المديرالعام

نادر الحسوراني

الآراء الواردة في الكراس تعبر عن رأي اصحابها ولا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز جميع الحقوق محفوظة لمركز الرأي للدراسات

توجه المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي: مركز الرأي للدراسات - المؤسسة الصحفية الاردنية (الرأي) شارع الملكة رانيا العبد الله - ص.ب 6710 عمان 11118 الاردن تليفون: 5600800 (+9626) فاكس: 5600826 (+9626) E-Mail: research@JPF.com.JO http://www.alraicenter.com

تقديم

ينظر العرب بتوجس تجاه دول الجوار، سواء كانت أصيلة مثل تركيا وإيران أو دخيلة كإسرائيل. فكلها دول قوية لها أجندات جيوسياسية ومطامع تاريخية تجاه الوطن العربي. العلاقات العربية مع دول الجوار مرنه، وقابلة للتغيير على ضوء سلوك تلك الدول. وقد تحسنت صورة إيران عندما ألغت تحالفها مع إسرائيل على اثر الثورة الإسلامية، وتحسنت صورة تركيا عندما أخذت مواقف سياسية وإعلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما أن القمة العربية عرضت على إسرائيل علاقات طبيعية كاملة فيما إذا انسحبت من الأراضي العربية المحتلة واعترفت بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

هذا الكراس الاستراتيجي الأول ينظر في الدور التركي الراهن، وهو دور مرشح للتطور على ضوء المصالح المتبادلة، فالعلاقات مع تركيا يجب أن تقوم على أساس الفهم العميق للحالة التركية وتوجهاتها، وليس فقط على ضوء التاريخ الماضي، بل أيضا على ضوء إمكانيات المستقبل.

خير من يستطيع سبر أغوار هذه العلاقة ووضعها في إطارها الجيوسياسي، هو دولة الدكتور معروف البخيت، العسكري والأكاديمي والسياسي والمفكر الاستراتيجي، الذي عمل سفيرا في تركيا واستطاع أن يرسم الخريطة الاستراتيجية للدولة التركية الحديثة، ما لها وما عليها، وما يمكن أن ننتظر من هذه العلاقة، وما لا يجوز لنا أن نتوقعه منها.

هذا الكراس الاستراتيجي هو الأول في هذه السلسلة غير الدورية التي سوف تتناول تباعا قضايا حيوية تهم الأردن والوطن العربي، ومن دواعي فخرنا أن يكون مؤلف الكراس الأول هو الدكتور معرف البخيت السياسي والمفكر.

الدكتورفهد الفائك رئيس مجلس الإدارة



الدور التركي والمتغيِّرات الأقليمية *

نظرة عامة :

تعطي تركيا لمصطلح (الجيو استراتيجية) معناه الحقيقي، فهي تقع بين قارتي آسيا واوروبا وتشكل حلقة وصل بينهما، ومعظم ارضها شبه جزيرة تطل على البحر الابيض المتوسط، وبحار ايجه ومرمرة والاسود، بشواطىء بحرية يبلغ طولها 7200 كم تقريبا. من جهة أخرى، تقع تركيا على حواف الجزيرة العربية وحوض بحر قزوين حيث يوجد 70% من احتياطي العالم من البترول و40% من احتياطيات الغاز.

ولتركيا حدود برية مع ثماني دول (جورجيا، آرمينيا، اذربيجان، إيران، العراق، سورية اليونان، وبلغاريا)، وقد أفرز هذا الجوار المتعدد خلافات ونزاعات مزمنة، لها طبيعة تاريخية في بعض الأحيان، بين تركيا وجميع جيرانها، إذ ان الأتراك كانوا مسيطرين على هذه البلدان كافة في مراحل زمنية معينة.

لقد ورثت تركيا الحديثة عن الامبراطورية العثمانية تركيبة سكانية تتعدد فيها الاعراق والمذاهب (25 عرقاً ومذهباً) منهم (أتراك، أكراد، عرب، أرمن، شركس، البان، تركمان وغيرهم) منهم (سنة، شيعة، علويون، يهود، ومسيحيون).

تركيا الحديثة، بهذا التوصيف، تمتلك العناصر التي تجعل منها قوة إقليمية: الموقع (مساحة وموارد طبيعية وركة المتطورة: (77 مليون نسمة وعقيدة وهوية ومهارات)، والاقتصاد القوي والتكنولوجيا المتطورة: يبلغ الناتج المحلي الاجمالي 914 بليون دولار، وقبل مجيء الحكومة التركية الحالية، عام 2002، و بسبب تشتت عناصر القوة في الدولة، لم يظهر لتركيا مفهوم استراتيجي خاص بها، لذا، يمكن وصف السياسات التركية في تلك المرحلة في مواجهة القضايا الداخلية والأقليمية والدولية، بأنها من جهة، سياسة إدارة التنوع أو إدارة المتناقضات (Crisis Management Politics).

ورغم مرور أكثر من ثمانية عقود على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد القائد كمال أتاتورك بمبادئه العلمانية، فإن تركيا لم تحسم بشكل نهائي وواضح، حتى اليوم، تناقضات جوهرية في التكوين السياسي للأمة، وظلت تواجه معضلات ذات طبيعة استراتيجية تتعلق بهويتها وبنيتها ومستقبلها (entity & identity issues) ولعل من أبرز الأمثلة على هذه التناقضات: الاستقطاب بين الاسلام السياسي والعلماني والتنافر بين الهويتين الجغرافية والثقافية، أوروبية / آسيوية و الحكم المدنى و الحكم العسكري و الحداثة و الفكر التقليدي.

في خضم هذه التناقضات، وإنصافاً للحقيقة، فإن الحكومة التركية الحالية، حزب العدالة والتنمية، ذات

^{*} محاضرة القيت في مركز الرأي للدراسات يوم الاحد الموافق 13 تموز 2010

سلسلة كراس الرأي الاستراتيمي

القاعدة الشعبية (بعكس كافة الحكومات السابقة في تاريخ تركيا الحديثة، والتي اتصفت بأنها حكومات نخب علمانية وقومية مدعومة من القوى العلمانية المؤثرة في الدولة وخاصة القوات المسلحة) تمتلك فرصاً أكبر في حسم التناقضات والخيارات الاستراتيجية لتركيا.

وبالنظر إلى امتلاكها هذه الفرص، فقد بدأت تركيا، مؤخراً، تشكيل مفهوم استراتيجي خاص بها، بحيث لا تبقى دولة طرفية في النظام الأوروبي وطرفية في النظام العربي أو الشرق اوسطي.

لذا، بدأت بتشكيل فضاء خاص بها، تكون هي مركزه، ويتطلب هذا بطبيعة الحال، حل جميع نزاعاتها مع دول الجوار أو ما يسمى بتصفير المشكلات.. وتقوية علاقاتها مع محيطها، على أنه يجب أن لا يفهم من هذا، أن تركيا تخلت عن هدفها بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، إنها على العكس من ذلك، ترى إن من شأن هذه الاستراتيجية أن تعزز فرصتها بالدخول إلى الإتحاد الأوروبي، وان تكون بمثابة الجسر الواصل بين الشرق والغرب.

اهم التحديات التي تواجه تركيا:

1- العلاقات مع الولايات المتحدة: وقد اتسمت بمرتكزات أساسية منها:

- تركزت العلاقات الاميركية التركية، في مرحلة الحرب الباردة، على المصالح الامنية للطرفين، وانحصرت غالباً في البعد العسكري، بعد انضمام تركيا لحلف الناتو، ولم تخلُ مسيرة هذه العلاقات من توترات وخلافات، أدت أحياناً إلى فرض قيود أميركية على التسلح (بعد انزال القوات التركية في قبرص الشمالية).
- احتفظت تركيا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي بأهميتها الاستراتيجية من المنظور الاميركي، إذ ظهرت لها ادوار في آسيا الوسطى والشرق الاوسط.
- حاولت اميركا تحويل الشراكة الاستراتيجية مع تركيا، من بعدها العسكري إلى شراكة استراتيجية سياسية، لأن الادارة الاميركية ترى أن تركيا يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في استراتيجيتها لإحداث تغيير في الثقافة الصراعية في دول الشرق الأوسط وتوجيهها نحو ثقافة ديموقراطية مسالمة تنسجم مع الثقافة الغربية.
- أدركت تركيا من جانبها، أن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لا تكتمل الا بدعم الكونغرس والجاليات الميهودية في أميركا، ولذا بدأت بالتوجه لهذه المجموعات، إضافة إلى تقوية علاقاتها مع اسرائيل، والتي تمر مؤخراً بأزمة حادة.

ومع ذلك، فإن هناك شكوكاً عميقة تراود طرفي الشراكة حول بعض القضايا، فأميركا لا تثق تماماً بقدرة الحكومة التركية على اتخاذ قرارات حاسمة تلتقي مع التوجهات الاميركية، كما حدث في قرار البرلمان التركي الشهير في 1 /3 /2003 بعدم السماح للقوات الاميركية باستخدام الاراضى التركية في غزوها للعراق، ويشك

الأتراك من جانبهم، بالنوايا الاميركية تجاه أكراد العراق، إذ لم يوضح الاميركيون بشكل قاطع للأتراك ما هي نوع الفيدرالية التي يدعمونها.

و يتناقض سعي تركيا لشراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة مع محاولتها الجادة للإنضمام للإتحاد الأوروبي، فكثير من الدول الأوروبية، لا ترغب في انضمام دول إلى منظومة الإتحاد الأوروبي تنفرد دون غيرها بعلاقات استراتيجية مع واشنطن، وإجمالاً، على تركيا في المدى المنظور حسم قضية انتمائها استراتيجياً مع أميركا ومؤسسياً مع الإتحاد الأوروبي، فتركيا ليست بريطانيا.

2- الإنضمام للإتحاد الأوروبي:

تبنت الحكومات التركية المتعاقبة مجموعة قوانين اصلاحية تنسجم مع معايير كوبنها جن للإصلاح السياسي، تمهيداً للدخول في مفاوضات اقتصادية، ولعل أهم هذه الاصلاحات، ما يتعلق بدور مجلس الأمن القومي في تركيا، والذي كان العسكريون يسيطرون عليه، ويعتبر أعلى مرجعية في البلاد.

- تُصدر دول الإتحاد الأوروبي رسائل متناقضة للأتراك، بعضها مؤيد لضم تركيا، وبعضها الآخر معارض، مما يؤدي إلى ارباك الحكومة التركية، وانقسام موقف القوى الشعبية تجاه جهد الحكومة بهذا الخصوص وجدواه.
- سيعمد الإتحاد الأوروبي قدر المستطاع إلى تأخير التزامه القاطع بضم تركيا، ومرد هذا التردد الأوروبي والتسويف ما يلى:
- 1- الشكوك التي تساور بعض الدول الأوروبية بخصوص نجاح تركيا في التحول بصورة قاطعة إلى دولة علمانية أوروبية، إذ إن هناك خوفاً من حدوث تطورات سلبية معاكسة (حدوث ارتداد في المسيرة) تؤدي إلى تحول تركيا إلى دولة إسلامية، بما يخلفه ذلك من تداعيات و انعكاسات مباشرة على الأمن الأوروبي.
- 2- التكلفة المالية الباهظة على الإتحاد الأوروبي لإيصال تركيا إلى مستوى اقتصادي ومعيشي مماثل لدول الإتحاد الأوروبي.
- 3- تعتبر تركيا مستودعاً بشرياً ضخماً (77 مليوناً) مقابل (74) مليوناً هم مجموع سكان عشر دول انضمت إلى الإتحاد الأوروبي عام 2004، وإذا لم يتحقق التحسن المطلوب في مستوى الدخل الفردي في تركيا بسرعة، فسوف تتدفق عمالة تركية كبيرة إلى الدول الأوروبية، مضيفة اعباء مالية واجتماعية وثقافية جديدة عليها.
- 4- وجود قوى أوروبية عديدة تؤمن بأن قيام الإتحاد الأوروبي استند إلى منظومة قيم مسيحية وتراث مسيحي مشترك، بل إن بعض هذه القوى دعت إلى تعديل دستور الإتحاد لينص على هذا المفهوم، وإيماناً بأهمية هذا المبدأ فقد عارضت هذه القوى ضم تركيا إلى منظومة الإتحاد حفاظاً على هوية الإتحاد، كما أنها تعارض ضم تركيا تجنباً لتكوين أقلية مسلمة كبيرة في أوروبا.

3- قبرص:

إن عدم إيجاد حل لقضية قبرص،وانضمام الجزء اليوناني للإتحاد الأوروبي عام 2004، يشكل ضغطاً على الحكومة التركية، كما إنه يشكل عائقاً في وجه انضمام تركيا لاحقاً إلى الإتحاد الأوروبي.

وبما أن الحكومة التركية الحالية استشعرت ثقل هذه الضغوط فقد بادرت باتخاذ مبادرات شجاعة باتجاه حل القضية القبرصية، فوافقت على خطة عنان (سكرتير الامم المتحدة آنذاك) ودعمت التفاوض، ووافقت على قيام عنان بحسم المواضيع التي لا يتم الاتفاق عليها في الموعد المحدد، 1 /4 /2004، وعلى طرح الاتفاق على استفتاء شعبي في الجزيرة، كان من نتيجته أن رفض القبارصة اليونانيون الاتفاق الذي قبله الأتراك.

أما القضايا العالقة في المفاوضات فكانت: أعداد اليونان المهاجرين الذين سيعودون إلى الجزء التركي من الجزيرة، وأعداد الأتراك المهاجرين إلى قبرص بعد تقسيم الجزيرة، وخلافاً على بعض الأراضي التي يُطلب من الأتراك الإنسحاب منها، وفيها مخزون مائي، وعدد القوات التركية التي ستبقى مرابطة في الجزيرة.

4- العراق:

يدرك الأتراك أن إقامة دولة كردية في شمال العراق، سيؤدي في السياق التاريخي المستقبلي إلى تقسيم تركيا وانضمام الأكراد في شرق البلاد إلى الدولة الكردية.

وهذا التخوف التركي من إقامة دولة كردية في شمال العراق دفع الأتراك للتقارب مع دول الجوار بهدف تشكيل جبهة موحدة لرفض تقسيم العراق، والمحافظة على وحدة أراضيه، فاتبع الأتراك نتيجة لذلك سياسات توافقية وتصالحية وتعاونية مع دول وشعوب المنطقة، بما في ذلك العراق والأكراد، انتظاراً لاتضاح التطورات.

وبالإضافة إلى ما ذكر فإن عدم نجاح الاميركيين في العراق، أو انسحابهم قبل استقرار العراق، أملى على الأتراك الاستعداد سياسياً وعسكرياً للتدخل بالوسائل المناسبة، إذا ما ساءت الاحوال.

5- قضية الأكراد؛

تتفاوت تقديرات مجموع الأكراد في تركيا ما بين 12-15 مليوناً أو ما نسبته %15-20 من مجمل عدد السكان.

أما بشأن السياسة التركية تجاه الجماعات الكردية فقد اتسمت منذ نشوء الجمهورية بإنكار الهوية الكردية، وعدم التعامل مع الاكراد كأقلية لها خصوصية وحقوق.

ورغبة في إجراء بعض الإصلاحات السياسية، وإظهاراً لجدية الحكومة التركية في رأب الصدع مع الأكراد،

قامت الحكومة التركية الحالية ببعض الاصلاحات السياسية وفقاً لمعايير كوبنهاجن، بغية إعطاء تركيا موعداً للتفاوض لضمها إلى الإتحاد الأوروبي، فأصدرت قوانين عديدة تمنح الأقليات حقوقاً كانوا محرومين منها، ولكن بعضها يواجه مصاعب في التنفيذ.

كذلك قدمت الحكومة الحالية مؤخراً، الكثير من المبادرات تجاه أكراد تركيا وحزب العمال الكردستاني.

وغني عن البيان أن كثيراً من الدول الأوروبية تبدي تعاطفاً مع الأكراد وتدعم حقوقهم، ويأخذ بعضها موقفاً متشككاً بانتظار رؤية مدى جدية الحكومة التركية في تطبيق هذه القوانين الاصلاحية على ارض الواقع.

ولابد أن نشير في هذا الصدد إلى أن اسرائيل تقيم علاقات مع الأكراد منذ زمن طويل، خاصة أكراد شمال العراق، ويوجد في كردستان عناصر أمنية وفنية اسرائيلية يعملون كمستشارين ومدربين.

6- العلاقات مع إيران:

بالرغم من بقاء العلاقات التركية الإيرانية سلمية على مدى الـ 400 سنة الاخيرة، إلا أنه كان هناك دوماً صراع غير معلن بين البلدين حول زعامة المنطقة.

ومع انطلاق الثورة الإسلامية في إيران بزعامة الخميني عام 1979، تخوفت تركيا من إمكانية تصدير الثورة الإسلامية إليها، وسرعان ما تبدد هذا القلق إثر نشوب الحرب العراقية - الإيرانية، التي وقفت منها تركيا موقف الحياد، الأمر الذي مكنها من الاستفادة اقتصادياً من كلا البلدين المتحاربين.

ورغم الفائدة التي جنتها تركيا من إيران إبان هذه الحرب، فإن تركيا لم تخف اتهامها لإيران بمحاولة إقامة تحالف إيراني – يوناني – أرمني لتطويق تركيا، وبدورها اتهمت إيران تركيا بأن التعاون التركي – الاسرائيلي موجه ضدها.

وما من شك في أن تركيا تخشى من حصول إيران على سلاح نووي، وهي إن حصلت عليه فستجد تركيا نفسها مجبرة على أن تصبح دولة نووية، بالرغم من عضويتها في حلف الناتو.

وفي خضم أزمة البرنامج النووي الإيراني كانت تركيا تقوم بدور الوسيط بين المجتمع الدولي وإيران، فتعاونت مع البرازيل للوصول إلى اتفاق يتم فيه تخصيب اليورانيوم خارج إيران، وتجاهل الغرب هذا الاتفاق، وتم فرض المزيد من العقوبات على إيران.

ستبقى العلاقات بين تركيا وإيران تعاونية في المدى المنظور، رغم ما تتسم به من مد وجزر فتركيا تستورد الغاز من إيران، ومن غير المحتمل ان تتحول العلاقات بين الطرفين إلى صراع ظاهر.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الشأن أن بعض القوى العظمى تبدى تخوفها من قيام تعاون استراتيجي بين

إيران وتركيا، فإن الصين (والى حد ما روسيا) تخشى من تعاون تركي إيراني يجعل من منطقة (الاوروآسيا) منطقة نفوذ لهما.

7- العلاقات مع دول آسيا الوسطى:

(اذربیجان - ترکمنستان - اوزبکستان - طاجیکستان - قیرغرستان - کازاخستان).

تتكلم (5) من اصل (6) من دول آسيا الوسطى الإسلامية، التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي، بلغات تعود في جذورها إلى اللغة التركية.

ورغم هذا التقارب في الجذور اللغوية فإن تركيا نأت بنفسها عن التدخل في منطقة آسيا الوسطى تجنباً للدخول في نزاع مع روسيا، وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي واستقلال هذه الجمهوريات، بدأت تركيا حملة قوية لتقوية علاقاتها معها.

إلا إن هذه العلاقات بدأت بالتراجع بسبب التوقعات العالية لدى هذه الجمهوريات حول استعداد تركيا وقدرتها الاقتصادية والتكنولوجية وخاصة في مجال الاستثمار، والواقع إن اداء ايكا التركية (وكالة دعم الجمهوريات في آسيا الوسطى) بقي أقل من المستوى المطلوب، ومن جهة أخرى، فقد ابتعدت بعض هذه الجمهوريات عن تركيا لأنها رأت أنها تحاول اخذ مكان الإتحاد السوفياتي السابق في ممارسة سياسة (الأخ الكبير).

ولا يخفى على المراقبين أن هذه الجمهوريات تشهد تنافساً أمريكياً روسياً، وتنافساً تركياً إيرانياً، بغية الهيمنة والسيطرة على هذه الجمهوريات وخاصة على مشاريع النفط والغاز، بينما تراقب الصين باهتمام وحذر تطور الأمور.

ولئن كان انفصالها واستقلالها عن الإتحاد السوفيتي قد أوجد فيها فراغاً ايدولوجياً، فإن هذا الفراغ أتاح الفرصة لبعض التنظيمات الإسلامية، ومنها المتطرفة، للتسلل إلى هذه الجمهوريات، وملء بعض هذا الفراغ.

8- العلاقات مع اليونان

تتأزم العلاقات التركية - اليونانية بين حين وآخر، بسبب خلافات حول الأمور التالية:

- 1- عشرات الجزر في بحر ايجه، وبعضها قرب الساحل التركي، وكانت تركيا قد تخلت عنها لليونان بموجب اتفاقية لوزان عام 1923م، شريطة عدم وضع أسلحة فيها، مع أن تركيا عادت وسمحت لليونان بتسليح بعضها عام 1947، ولحلف الناتو فيما بعد، بإقامة قواعد عسكرية في بعضها الآخر.
 - 2- السيادة والحدود والمياه الأقليمية والمجال الجوي في بحر ايجه.
 - 3- القضية القبرصية.
 - 4- دعم اليونان لحزب العمال الكردستاني، ولإيران ولأرمينيا أحياناً.

ان نقاط الخلاف السابقة تمثل بؤر التوتر في العلاقات بين تركيا وإيران، لكن حالة من الانفراج ظهرت في العلاقات التركية اليونانية خلال العقد الاخير، إذ تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مجالات التعاون الأمني والاقتصادي والسياحي والتكنولوجي، كما أن اليونان تدعم طلب تركيا الإنضمام للإتحاد الأوروبي، ويتعاون البلدان في إيجاد حل للقضية القبرصية، وهناك زيارات مكثفة متبادلة لمسؤولي البلدين.

العلاقات العربية التركية

تنبع أهمية البحث في العلاقات العربية التركية من التحولات الاستراتيجية في المنطقة ومن التطورات المتلاحقة في السياسات التركية، لا سيما في ظل الحكومة الحالية، فلا بد إذن، من محاولات جادة لتقييم وتحليل هذه العلاقات، وصولاً إلى محاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات، وتحديد ملامح هذا المستقبل وخططه، بعقلانية ووضوح وصراحة مستفيدين من التجارب الماضية. لقد شهدت هذه العلاقات على مدار العقود الماضية حالة من الفتور، وفشلت محاولات إعادتها الى مستوى يتناسب مع عوامل التاريخ والجغرافيا والثقافة المشتركة إضافة للمصالح الاقتصادية.

لقد شكل انفصال ولايات الدولة العثمانية عن جسم الدولة نتيجة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، مفصلاً تاريخياً لشعوب المنطقة بأسرها. وبعد قيام الجمهورية التركية عام 1923، ووقوع معظم الدول العربية تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي، أدارت تركيا أتاتورك ظهرها للعرب وتوجهت نحو الغرب، وكان لإلغاء الخلافة عام 1924 وقضية المطالبة التركية بالحقوق في لواء الموصل التي خسرتها قانونياً عام 1936 أمام محكمة العدل الدائمة، ايام عصبة الأمم، وقضية لواء الاسكندرون الذي اقطعته فرنسا لتركيا عام 1939، كان لكل هذه الأمور تداعياتها على مسيرة العلاقات العربية التركية وإبقائها متوترة وتعمقت الخلافات والفرقة حين وقفت تركيا إلى جانب اسرائيل عام 1948، وضد استقلال بعض الدول العربية في المحافل الدولية.

كما أن السبب الحقيقي في ابتعاد تركيا عن الشرق الاوسط في الخمسينيات والستينيات هو تعاظم مد التيار القومي في البلاد العربية، إذ ارتأت تركيا أن التيار القومي يهدد سياساتها، خاصة إذا كان مدعوماً من القوى الكبرى.

وفي حقبتي الثمانينيات والتسعينيات، ساءت علاقات تركيا مع بعض دول جوارها في ضوء بدء حزب العمال الكردستاني PKK بأعمال عسكرية ضد تركيا، وظهور قضايا خلافية مثل قضايا المياه والحدود والتعاون العسكري مع اسرائيل، ومطاردة القوات التركية لفلول حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية.

والحقيقة، إن الإستثناء الوحيد في علاقة تركيا مع دول الشرق العربي، هي العلاقات مع الأردن التي بقيت متميزة منذ الاربعينيات إلى هذا اليوم، ولعب الأردن دوراً هاماً في بعض المحطات في حل الخلافات التي كانت تنشب بين تركيا والدول العربية، ومثال ذلك الوساطة الأردنية لمنع تطور الخلاف التركي السوري عام 1997 إلى نزاع مسلح.



ومع ذلك، لاحت بوادر تحسن في العلاقات عام 1995، حين فاز حزب الرفاه الإسلامي في الانتخابات العامة، فقد حاول نجم الدين أربكان تحسين العلاقات مع الدول العربية فغير خطابه السياسي نحوها وزار العديد من الدول العربية، رغم توقيع الحكومة التركية في عهده على اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل عام 1996.

وإجمالاً، فقد كانت هناك محددات أو قيود تحكم طبيعة العلاقات العربية التركية وتعيق تقدمها، وهذه المحددات أصابها تغيير كبير، وأول هذه المحددات هو النظرة السلبية المتبادلة بين الجانبين، فانضمام تركيا إلى حلف الناتو والتحالف مع الغرب، كان يفسر بأنه يستهدف حصار المد القومي العربي، فاتجهت الكثير من الدول العربية للتحالف مع المعسكر الشرقي، ووقف بعضها ضد تركيا من خلال تحسين هذه الدول علاقاتها مع اليونان، ودعم بعضها الآخر حزب العمال الكردستاني، واما المحدد الثاني: فكان تعزيز تركيا لعلاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل، وكان المحدد الثالث: صراع الإرادات المستمر بين النخب التركية والمؤسسة العسكرية التي تسهر على حماية العلمانية وأهمية التوجه الغربي في سياسات تركيا.

وقد طرأ تغير كبير على هذه المحددات جميعها، فسياسة الأحلاف انتهت باختفاء المعسكر الشرقي، أما موضوع العلاقة التركية الاسرائيلية، فبعد بدء عملية السلام في الشرق الاوسط وانخراط معظم الدول العربية فيها، وتوقيع اتفاقيات سلام بين اسرائيل وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، بعد هذا خفت حساسية الدول العربية تجاه العلاقة التركية الاسرائيلية بدرجة كبيرة، يضاف إلى ذلك أن الخطاب السياسي للحكومة التركية الحالية يؤكد أن تركيا لا تقيم محوراً مع اسرائيل، أو حلفاً ضد العالم العربي، وإنما تهدف هذه العلاقة لخدمة مصالح تركيا السياسية والاقتصادية والعسكرية، وخدمة الاستقرار والسلام في المنطقة، ويمكن توظيفها للوساطة بين الطرفين العربي والاسرائيلي، وأما بخصوص العامل أو المحدد الثالث الداخلي في تركيا، فقد ضعف تأثير العسكر الأتراك واظهر الشعب التركي دعماً كبيراً لسياسات الحكومة التركية الحالية التي تحاول إيجاد توازن بين توجهاتها إلى الغرب والشرق معا.

عملت الحكومة التركية الحالية على توطيد التعاون مع الدول العربية، وإن الصداقة تقوم على المصالح المشتركة والتعايش على أساس المساواة والإحترام المتبادل، وترى تركيا أن تطوير علاقاتها مع الدول العربية بشكل فردي أو جماعي لن يتم الاعن طريق توسيع مجال تبادل المنافع فهي إذن تهتم بالبعد الاقتصادي.

وبالفعل نجحت الحكومة الحالية في تجاوز مشكلاتها مع دول جوارها العربي، وزادت تعاونها التجاري والاقتصادي مع العالم العربي بشكل ملحوظ، وبالرغم من إدراك تركيا لحساسية بعض دول المنطقة مثل السعودية ومصر من تنامى الدور التركى، إلا إنها سعت لتكون عضواً مراقبا في جامعة الدول العربية.

وعلى صعيد آخر، دعمت تركيا جهود السلام في المنطقة، فوقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني وانتقدت اسرائيل وأدانتها في مناسبات عديدة، ورعت مفاوضات غير مباشرة بين سوريا واسرائيل.

ونشير في هذا الصدد إلى أن تركيا أدانت بقوة الهجوم الاسرائيلي على غزة، واستمرت المواقف التركية بنفس

القوة في ادانتها للاستيطان الاسرائيلي والإعتداءات على الأماكن المقدسة، الامر الذي انعكس ايجاباً على سمعة ومكانة تركيا في العالم العربي.

وجاءت حادثة الإعتداء على قافلة الحرية لكسر الحصار عن غزة، واستشهاد تسهة من المدنيين الأتراك، ومواقف اردوغان الحأزمة، لتثير الإعجاب في العالم العربي، فاختفت كل الحساسيات والاشكالات السابقة بين تركيا والعالم العربي، فمكانة تركيا وزعمائها اليوم عظيمة.

وبالتزامن مع توجه الحكومة التركية الحالية للعالم العربي، شنت تركيا حملة ثقافية موجهة للعالم العربي من خلال المسلسلات الدرامية التركية التي تهدف إلى التعريف بتركيا، إضافة إلى إطلاق محطة تلفزيونية رسمية تركية ناطقة باللغة العربية.

العلاقات التركية - الاسرائيلية

سعت اسرائيل، ومنذ قيامها عام 1948، إلى الخروج من طوق العزلة المضروب حولها وذلك بإقامة علاقات مع قوى أقليمية على أطراف دول النظام العربي، وتحديداً إيران وتركيا واثيوبيا، وبالفعل كانت تركيا من اوائل الدول التي اعترفت باسرائيل، ولكن تركيا بقيت خلال فترة الحرب الباردة بعيدة عن الشرق الاوسط بما في ذلك اسرائيل.

وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بدأت تركيا واسرائيل بتوثيق علاقاتهما، على ضوء التحديات الامنية المستجدة لكليهما، وقد تمثلت التهديدات المحتملة من وجهة نظر تركية، في الأمور التالية:

أولاً: عدم استقرار الدول المجاورة (النزاع الإيراني العراقي، النزاع الأرمني الاذري) وضعف أنظمة الحكم في دول جوارها.

ثانياً: تطور القضية الكردية، مع اشتداد هجمات حزب العمال الكردستاني، التي ابتدأت عام 1984، واشتدت وتصاعدت مع وجود قاعدة آمنة لهم في شمال العراق نتيجة لفرض الحصار على العراق واعتبار منطقة شمال العراق منطقة آمنة (Safe Heaven)

ثالثاً: الخوف من تدني أهمية تركيا في حلف الناتو، بعد اختفاء حلف وارسو، وإنشاء مجلس للتعاون بين الناتو وروسيا.

وبالتزامن مع بدء تركيا توثيق علاقاتها مع اسرائيل، بدأت ترى أن هناك حاجة لتطوير أو ابتداع وسائل ردع، فتخلت، بادئ ذي بدء، عن نظرتها السابقة المتواضعة نحو نفسها، وبدأت تنظر إلى نفسها كلاعب هام في السياسة الدولية، ولجأت إلى توظيف موقعها الاستراتيجي الهام، ومد نفوذها إلى دول آسيا الوسطى، والحقيقة إنه بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بدأ الأتراك بوضع رؤية أو ملامح مفهوم خاص بهم، يعتمد على مركزية تركيا

سلسلة كراس الرأي الاستراتيمي



كدولة ضامنة للاستقرار، وصمام امان في المنطقة، وممر لخطوط الطاقة من وسط آسيا وحوض قزوين إلى أوروبا، وقد اصبح هذا المفهوم أكثر وضوحاً بعد شيء من التعديل مؤخراً، وبعد تطوير السياسات التركية.

وفي هذا الوقت، ونتيجة لإنشاء سد اتاتورك، نشبت خلافات حول المياه مع سوريا والعراق، إضافة إلى وجود الملاذ الآمن للأكراد الذي زاد من تعقيد قضية الأكراد، وهذا كله جعل تركيا مضطرة للتعامل مع قضايا الشرق الاوسط والاقتراب أكثر من اسرائيل.

لذا شاركت تركيا في عملية السلام في الشرق الاوسط (اللجان المتعددة) وشاركت في القوات الدولية لمراقبة اتفاقية الخليل عام 1997، إضافة إلى مشاركة قواتها في افغانستان.

واستفادت تركيا من ظروف عملية السلام، الايجابية في ذلك الوقت، وقامت بتوثيق علاقاتها مع اسرائيل، فوقعت معها عام 1994، اتفاقية ترقى إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية، فتم توقيع اتفاقية لتدريب سلاح الجو بين البلدين (1995) واتفاقية لتحديد قضايا التعاون (1994) واتفاقية تعاون استخباري وتعاون استخباري الكتروني (1996).

أما على صعيد اتفاقيات الصناعة العسكرية، فتم عقد اتفاقية لتطوير 54 طائرة فانتوم تركية (1996) - وتحديث 48 طائرة ف- 5 التركية، كما تم التعاقد على تحديث دبابات إم 60 واتفاقية لشراء صواريخ جو أرض اسرائيلية، واجمالاً، تم عقد حوالي 183 اتفاقية بين تركيا واسرائيل في المجال العسكري.

اما على صعيد التعاون الاقتصادي، فيمكن ملاحظة تطور حجم التبادل التجاري بين اسرائيل وتركيا من 100 مليون دولار عام 1996 إلى 1,1 بليون دولار عام (2000) إلى 5,2 بليون عام (2009) ويميل هذا الميزان التجاري لصالح تركيا.

أما على المستوى السياسي والاستراتيجي، فتم تأسيس آلية للحوار الاستراتيجي الدوري بين البلدين. وفي هذا المجال يمكن ملاحظة أمرين:

الأول: إنه نظراً للموقع الجيواستراتيجي لاسرائيل، فهي ترى أن البحر الابيض المتوسط يشكل عمقاً استراتيجياً لها، إذ يمكن لاسرائيل شن هجمات صاروخية على أهدافها في البحر، وهكذا يمكن أن تشكل الموانئ التركية العديدة قاعدة آمنة للسفن والغواصات الاسرائيلية.

الثاني: إن دعم اسرائيل القوي لانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي مبعثه الرغبة في إبعاد تركيا عن محيطها الإسلامي والعربي إضافة لرؤية حدود الإتحاد الأوروبي قريبة جغرافياً منها.

وفي سياق التعاون السياسي والاستراتيجي بين تركيا واسرائيل، قام اللوبي اليهودي في واشنطن بدعم تركيا في

عدة قضايا مثل: منع نشر صواريخ أرض – جو (\$\sqrt{8300}\$) الروسية الصنع في قبرص اليونانية، ودعم إنشاء خط الغاز باكو – جيهان، كما ساعد في رفع حظر التسلح عن اذربيجان القريبة من تركيا، وبالمقابل لم يدعم اللوبي الصهيوني رفع حظر تصدير السلاح الاميركي إلى تركيا لخشيته من أن يكون هذا على حساب مشتريات تركيا للسلاح من اسرائيل، ومع نشوب الأزمة في العلاقات التركية – الاسرائيلية مؤخراً، تجنب اللوبي اليهودي منع الكونغرس من اتخاذ قرار على مستوى النواب باعتبار ان ما تعرض له الأرمن عام 1915، في القتال مع الجيش العثماني واعتبار ذلك من جرائم الابادة.

وعلى العموم، فإنه بالرغم من كثافة العلاقات التركية الاسرائيلية، فإن تركيا لا تثق تماماً باسرائيل ونواياها، فهي ترصد التحركات الاسرائيلية في شمال العراق، وتنظر إلى محاولة اسرائيل توثيق علاقتها بالأكراد، بعين الشك. ولا ترتاح لبعض السياسات والاجراءات الاسرائيلية تجاه اليونان وقبرص، ومن جهة أخرى، تحاول تركيا الموازنة بين علاقاتها باسرائيل والعالم العربي، فالعلاقة بينهما تتناسب عكسياً، فتقوية احداهما ستكون بالضرورة على حساب الأخرى.

والواقع أنه مع انسداد الأفق في عملية السلام، ومجيء حكومات يمينية متطرفة في اسرائيل، والهجوم على غزة، دخلت العلاقات التركية الاسرائيلية في سلسلة من الأزمات، بدأت بادانة تركيا القوية لاسرائيل، وتصاعد انتقاداتها لها بشكل غير مسبوق، وأخيراً، جاءت حادثة اقتحام سفن قافلة الحرية واستشهاد مدنيين أتراك لتمثل تصعيداً حاداً في أزمة العلاقات بين الطرفين.

وقد تعرضت اسرائيل لإدانة دولية إثر ذلك وازداد الضغط الدولي لرفع الحصار عن غزة، ولفتت الحادثة الأنظار إلى حجم معاناة الفلسطينيين في غزة، ولكن اسرائيل استطاعت الالتفاف على كل هذا، دون تقديم تنازلات حقيقية.

وإثر الحادثة، بدأت تركيا بشن حملة قوية دبلوماسية وقانونية وإعلامية، وبالمقابل، استخدمت اسرائيل كل وسائلها المتاحة: اللوبي الصهيوني والاعلام والكونغرس داخل أميركا لتشويه صورة تركيا وحكومتها، واتهامها بدعم محور إيران — سوريا - حزب الله — حماس، واثارة المتاعب لتركيا في مواقع عديدة أهمها تحريض وتحريك العناصر الكردية المناوئة، ولكن المطالب التركية ما تزال قائمة متمثلة في الاعتذار والتعويض وتشكيل هيئة تحقيق دولية، وهنا سارعت اسرائيل بتشكيل هيئة تحقيق محلية واضطرت لقبول مراقبين أجانب، فدعمت أميركا هذه اللجنة، في الوقت الذي لا تزال فيه اسرائيل ترفض مطالب الاعتذار والتعويض، ولعل من المرجح أن يتم التوصل لحلول وسط حول هذه القضايا وربما بوساطة أميركية.

وإذا جاز توصيف العلاقة التركية الاسرائيلية، فيمكن القول بأنها تتسم بكونها علاقة نفعية متبادلة وتكتيكية، تحتاجها تركيا لتحييد اللوبيات المعادية لها، ولكسب ود الكونغرس، ولتأمين نقل التكنولوجيا المتطورة، وتحتاجها اسرائيل للخروج من طوق العزلة، وكبوابة مرور إلى بلدان آسيا الوسطى.

الدور التركي

ينهمك المحللون والمراقبون ووسائل الاعلام ومراكز الأبحاث الأقليمية والدولية بمناقشة وتحليل دوافع وأسباب التحول الاستراتيجي في السياسات التركية عموماً، وخصوصاً دوافع المواقف التركية، والحراك التركي المكثف تأييداً للقضية الفلسطينية ضد السياسات الاسرائيلية.

أما عربياً، فقد جاءت أغلب التقديرات في تعليلها للتحرك التركي لتركز على فرضيتين: الأولى وجود مشاعر إسلامية لدى الحكومة التركية تدفعها لنصرة قضايا المسلمين، والثانية تطرح نظرية المؤامرة، بوجود طموحات للقادة الأتراك (العثمانيين الجدد) للعب دور أقليمي في العالم العربي والإسلامي رداً على الإتحاد الأوروبي الذي يرفض انضمام تركيا.

والواقع، ان النقاش الذي يدور في العالم العربي حول تركيا هو نقاش حول عجز العالم العربي في نفس الوقت، فالاهتمام بتركيا يطرح تلقائياً مشكلات العالم العربي وكيفية الخروج من هذه الحالة، فالتحولات في سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة هي التي توفر السياقات التي تدور فيها هذه النقاشات، والحقيقة إن فرضيات دوافع التحرك التركي تجاه المنطقة تبقى قاصرة، لأن هناك العديد من الاسئلة التي لا تزال تبحث عن إجابات ومنها: هل يستمر اشتباك تركيا مع قضايا المنطقة بعد حزب العدالة والتنمية؟ هل ستواصل تركيا شراكتها مع العالم العربي إذا أصبحت عضواً في الإتحاد الأوروبي؟ هل ترى تركيا العالم العربي من منظور اقتصادي فحسب، وهكذا فإنه من المبكر الحكم على استدامة التحول التركي، إذ أن هذه الاستدامة تتوقف على مدى عمق هذا التحول وليس على عوامل ظرفية متغيرة.

وهنا، ومع التأكيد على القناعة بأن تركيا تمثل العمق الاستراتيجي للعالم العربي كما هو بالنسبة لها، شأنها في ذلك شأن إيران، وبأنها دول أصيلة في المنطقة، وتتشارك في التاريخ والجغرافيا والمستقبل، إلا أنه يمكن القول بأن التحولات السياسية التركية تأتي في سياق الدفاع عن مصالحها وليس من أجل العرب، فتركيا ليست مكلفة بواجب الدفاع عن مصالح العرب ومواجهة اسرائيل، مع بقاء العرب في دور المتفرج، ومع ذلك، فإنه يمكن الاستفادة من هذه التحولات واستثمارها للتعلم من تركيا. وباختصار شديد، فقد وفرت تركيا مناخات دولية ملائمة لتحرك الدبلوماسية العربية والمتابعة في سياق المواجهة مع اسرائيل. ولعل الدرس الأهم الذي قدمته لنا تركيا، هو أن الدولة الواثقة من نفسها وبتاريخها وبقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية هي القادرة على القيام بدور أقليمي مؤثر. يضاف إلى ذلك، أن التجربة التركية تقدم نموذ جا لاعتدال الاسلام السياسي، باستعداد الحزب الحاكم ذي التوجه الإسلامي للعمل في ظل معايير ديمقراطية.

وفي سياق الأزمة التركية الإسرائيلية الحالية، يمكن القول، إن استمرارها أو الوصول بها إلى القطيعة التامة سيؤثر سلبا على استقرار المنطقة، ولا يخدم قضية السلام، كما أنها ليست في مصلحة أي طرف من الأطراف، فأميركا ترى أن مصلحتها تكمن في الإبقاء على علاقات تعاونية بين أهم حلفائها في المنطقة. أما أوروبا، فترى أن

المواجهة بين تركيا وإسرائيل تؤدي إلى تعزيز القوى المتطرفة، وبما أن أمن أوروبا يتقرر مصيره في جنوب وشرق القارة، فإن لتركيا أهمية حاسمة للمصالح الأمنية الأوروبية، ولا تستطيع أوروبا تحمل تبعات القطيعة بينهما. وعلى المستوى العربي، فإن المواجهة التركية الاسرائيلية وتداعياتها خلقت أجواء ايجابية، لكن استمرار القطيعة بينهما تعني فقدان تركيا لقدرتها على الوساطة بين سوريا واسرائيل، وقد عبر الرئيس السوري بشار الأسد عن رغبته بعودة الأمور إلى مجاريها بين تركيا واسرائيل.

أما في الداخل التركي، فقد أدت تطورات الأزمة مع اسرائيل إلى جعل الحكومة التركية تعمل تحت الضغط الشعبي بسبب رفع سقف التوقعات، وبسبب إثارة القوى المعارضة للكثير من الاسئلة حول توجهات الحكومة. إنهم يسألون إلى اين نحن في تركيا سائرون؟

وبناء على ما تقدم، يتضح أن أزمة العلاقات التركية الاسرائيلية الحالية أزمة عابرة سيتم تجاوزها، وبالتالي فإن هذه الأزمة تعيد تأكيد الحقيقة المرة، بأنه من الصعب أن تكون صديقا لأميركا وخصما لاسرائيل.

وفي الختام لابد من الإشارة إلى ملاحظتين:

الأولى: ان اتفاقية تركيا والبرازيل مع إيران بشأن تبادل الوقود النووي، كانت مبادرة دبلوماسية شجاعة، ولكنها ليست محسوبة جيداً، ومثلت امتحانا قاسيا لقدرة قوى أقليمية في التأثير على النظام العالمي. لقد ثبت ان القوى الغربية، التي تجاهلت الاتفاقية، لاتزال مهيمنة بشكل مطلق على النظام العالمي، ولو أن تركيا والبرازيل تعاونتا مع احدى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن مثل روسيا أو الصين لكان الوضع مختلفا.

الملاحظة الثانية: إننا كعرب وأتراك، وبقية الدول والمؤسسات المتضامنة، نعمل وفق قواعد اللعبة الاسرائيلية، فاسرائيل تعمل على لفت الانظار عن احتلالها وضرورة إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وتحويل كل ذلك إلى قضية إنسانية، وينساق الإعلام العربي والفضائيات إلى قضايا فرعية مثل كسر الحصار عن غزة على أهميته، وكيفية إرسال المساعدات والسفن، ومن يفتش السفن وأين وكيف، وإشغال العالم بتخفيف الحصار وتحضير قوائم السلع المسموح بها والممنوع دخولها. وهذا كله يصب في هدف إسرائيل في المماطلة وكسب الوقت مع استمرار الاستيطان وتهويد القدس.



نبخة عن المؤلف/المحاضر

دولة الدكتور معروف البخيت: رئيس الوزراء الأردني الخامس في عهد الملك عبد الله الثاني.

- ولد في ماحص عام 1947وسكن عمان.
- التحق بالقوات المسلحة الأردنية عام 1964م وتخرج من الكلية العسكرية الملكية عام 1966م، وقد شارك خلال خدمته العسكرية في العديد من الدورات الداخلية والخارجية.
- من عام 1990-1999 تولى العديد من المناصب منها: نائب رئيس جامعة مؤتة للشؤون العسكرية، مدير الدراسات والتطوير، مدير المشتريات، مدير شؤون الأفراد، كما تولى خلال خدمته العسكرية قيادة فريق واجب مسؤول عن العلاقات الأمنية مع الدول الأجنبية والمؤسسات الأمنية الأوروبية.
 - أحيل للتقاعد برتبة لواء ركن عام 1999م.
 - مثل الأردن في مباحثات الحد من التسلح والأمن الأقليمي ضمن مجموعات العمل المتعددة التي انطلقت من مدريد.
- عمل خلال المدة ما بين 1999م-2002م عضواً ومقرراً للجنة التوجيهية العليا ومنسقاً عاماً لعملية السلام في الشرق الأوسط.
 - عين سفيراً في تركيا خلال الأعوام من 2002م-2005م ثم سفيراً في اسرائيل عام 2005م.
- شغل قبل تكليفه بتشكيل الحكومة منصب مدير الأمن الوطني ومدير مكتب جلالة الملك عبد الله الثاني بالوكالة.
 - قام بتشكيل الحكومة خلال الفترة من 24 /11/ 2005م وحتى 22 /11/ 2007م.
- يحمل شهادة البكالوريوس في الأدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية، وشهادة الماجستير في الأدارة العامة من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة، وشهادة الدكتوراه من جامعة لندن.
 - عمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة جامعة مؤتة خلال الأعوام 1997م-1999م.
- شارك بعضوية العديد من اللجان والمراكز منها: عضو مجلس ادارة المركز الأقليمي للأمن الأنساني، مقرر لجنة معادلة الشهادات العسكرية في وزارة التعليم العالي، عضو مجلس ادارة مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية وعضو اللجنة المشتركة الأردنية التركية لأعادة كتابة تاريخ العلاقات العربية التركية.
 - يحمل 16 وساماً وميدالية، 15 منها أردنية.

اصدارات مركز الرأي للدراسات

د.عبد الكريم الغرايبة

يوسف بوران

مجموعة من الكتّاب

د. خالد الكركى

مؤنس الرزاز

سليمان عرار

محمود الكايد

سليمان موسى

سليمان موسى

د. جمال الشاعر

المحامى ابراهيم بكر

ابراهيم العجلوني

باسم سكجها

سليمان موسى

مجموعة من الكتاب

د. فهد الفانك

می شبر

د. صلاح عبد اللطيف

مجموعة من الكتاب

منير الهور

د.سمير قطامي

د.عبد الكريم غرايبة

محمود الكايد

سعيد التل

1. الاردن رباطاً وثغراً (اقتراح لمواجهة الهجوم الاستيطاني والهجرة المعادية الى فلسطين)

2. خواطر سابقه لهموم لاحقة

3. اراء في الميثاق الوطني

4. اوراق عربية

5. هاملت عربي

6. الرجوع الى الارض

7. اولئك الراحلون

8. صفحات من تاريخ الاردن الحديث..اضواء على الوثيقة البريطانية 1952 - 1946

9. اعلام من الاردن..توفيق ابو الهدى، سعيد المفتى، دراسة في السياسة الاردنية

10. خمسون عاماً ونيف

11. دراسة قانونية في اعمال السيادة وقرارات نزع الجنسية الاردنية وسحب جوازات السفر العادية

12. في عبقرية البساطة..جولات في فكر وادب جمعة جماد

13. صحافة ولكن

14. مشاهد وذكريات

15. قالوفي الرأي.. في عيدها الخامس والعشرين

16. الصحافة والحرية المسؤولة

17. من دفتر الذكريات

18. مأزق السلام في المفاوضات الفلسطينية الاسرائلية

19. كشاف جريدة الرأي الاردنية.. ابرز الاحداث.. اهم الموضوعات 1971 - 1996

20. هدية الجد

21. من بيدر الحياة

22. نوازل التاريخ والمستقبل

23. خارج النص..صور قلمية لشخصيات لها حضورها

24. الميثاق الوطني الاردني فلسفة ومسيرة

عبد الله حسن دمدوم سلامة جدعون عزالدين الخطيب التميمى د. معن ابو نوار غيداء درويش سلامة جدعون ا.د.ليلي عبد المجيد مركز الرأى للدراسات تريز حداد مركز الرأى للدراسات شفيق عبيدات د. معن ابونوار ابراهيم العجلوني مركز الرأى للدراسات محمد رفيع د. فهد الفانك د. معن ابو نوار جهاد جبارة غيث الطراونة فخري قعوار غيث الطراونة د. جودت احمد سعادة د.عدنان هياجنة وهادى الشوبكي جهاد جبارة مفلح العدوان ارسلان رمضان غيث الطراونة صلاح العبادي مفلح العدوان

25. كشاف جريدة الرأي الاردنية لعام 1997.. احداث وموضوعات ... 26. حمر الرحيل

27. الاسلام وقضايا العصر

(-1) تاريخ المملكة الاردنية الهاشمية..فيام وتطور امارة شرق الاردن (-1)

29. مرايا الكلام

30. اضاءات لغوية في التحرير الصحفى

31. حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية

32. دليل الاردن الثقافي

33. ذاكرة الوطن

34. مؤنس الرزاز/ الحاضر الغائب

35. مسيرة الصحافة الاردنية

(-2) تاريخ المملكة الاردنية الهاشمية (-2) تطور امارة شرق الاردن (-2)

37. الكتابيون في ظلال الاسلام

38. البلديات في الاردن الواقع والطموح ورشة عمل مشاركون رسالة عمان

39. عام الجراد في مأدبا 1930

40. رؤوس اقلام وقضايا خلافية 100 مقال مختار

41. تاريخ المملكة الاردنية الهاشمية (الكفاح من اجل الاستقلال) (5^{8})

42. صهيل الصحراء ج1

43. مبادرات ملكية

44. بستان صاحبة الجلالة

45. مبادرات ملكية

46. الوضع الاجتماعي والاقتصادي التربوي في لواء ذيبان

47. العلاقات الاردنية الامريكية

48. صهيل الصحراء2

49. بوح القرى ج1

50. صور من ذاكرة الاردن

51. دروب الخير

52. المشهد السياسي في الصحافة الاردنية اليومية (1989 - 2005)

53. بوح القرى ج2



التصميم والاخراج الفني ماجدة ابراهيم



المؤسسة الصحفية الاردنية Jordan Press Foundation

كراس الرأي الاستراتيجي AL RAI STRATEGIC PAPER

يتولى مركز الرأي للدراسات، كمؤسسة بحثية مستقلة تعمل في إطار المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي)، مهمة تنظيم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والحلقات النقاشية وإعداد البحوث والدراسات حول القضايا والأحداث الاستراتيجية والتنموية، وتقديم قراءات موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ذي التأثير على المجتمع والدولة الاردنية بخاصة والمنطقة العربية بعامة، لتقديم كل ما يمكن ان يساعد في خلق حالة من التنوير المجتمعي حول مختلف القضايا، والإسهام في دعم عمليات صياغة السياسات وصنع القرارات الرشيدة على المستويين المحلي والعربي.

من هذا المنطلق وفي ضوء مختلف الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاعلاتها تتطلع سلسلة «كراس الرأي الاستراتيجي» — التي يخضع النشر فيها للتحكيم العلمي — الى تقديم تحليلات وقراءات متأنية ومعمقة للاشكاليات والتحديات الاستراتيجية التي تواجه الاردن على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك تلك التي تواجه دول الوطن العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل عام، وطرح مقاربات وتصورات وسياسات وسيناريوهات وخيارات بديلة لمواجهتها، وتتوجه السلسلة الى راسمي السياسات وصانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخب المختلفة ذات الاهتمام.

للمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بمركز الرأي للدراسات

المؤسسة الصحفية الاردنية (الرأي)- شارع الملكة رانيا العبد الله – ص.ب 6710 عمان 11118 الاردن. تليفون:5600800 (9626+) فاكس: 5600826 (9626+)

E-Mail: research@JPF.com.JO http://www.alraicenter.com